

Distr.: General
27 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الجمعية العامة

الدورة الستون

البندان ٩٤ و ١٠٠ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

٢ كندا

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

كندا

[١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥]

١ - استجابة لطلب إدارة شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة، المتعلق بتقديم معلومات وآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٦٣/٥٩، يسر كندا أن تقدم المعلومات التالية، المستندة إلى تقريرنا المقدم إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥. لقد أيدت كندا القرار ٦٣/٥٩، الذي دعا إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ودعت كندا، في منابر الأمم المتحدة، الدول الأطراف في المعاهدة في منطقة الشرق الأوسط إلى الالتزام الكامل بالمعاهدة والامتناع إليها، وحثت الدول الأطراف الأربع التي لم توقع بعد أو تصدق على اتفاقات الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حسب ما تقتضيه المعاهدة، وهي البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية، إلى التوقيع على هذه الاتفاقات في أقرب وقت ممكن. وأيدت كندا فعلياً اتخاذ المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قراراً بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وناشدت كندا جميع الدول في المنطقة أن تواصل الإسهام في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين، بإبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقاتها المتعلقة بالضمانات، لتبدي بذلك مزيداً من الانفتاح والشفافية. وتؤيد كندا تأييداً كاملاً جهود الوكالة الرامية إلى عقد منتدى، في أقرب وقت ممكن، بشأن تطبيق الضمانات تستطيع فيه بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الأطراف الأخرى ذات الاهتمام الاستفادة من تجارب المناطق الأخرى في مجال ترتيبات التحقق الشامل والتدابير الأخرى لبناء الثقة، التي يمكن أن تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

٢ - وتشارك كندا المجتمع الدولي ما يساوره من قلق عميق بشأن نطاق البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية وطبيعته. إذ بينما تعترف كندا بأن لجمهورية إيران الإسلامية الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن جمهورية إيران الإسلامية لم تقدم مسوغاً مقبولاً لجهودها الرامية إلى حيازة الدورة الكاملة للوقود النووي. وقد أكد وزير خارجية كندا، في كلمة ألقاها في مؤتمر نزع السلاح، في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أن الأنشطة النووية المكثفة السابقة وغير المعلن عنها في جمهورية إيران الإسلامية، إلى جانب جهودها الرامية إلى حيازة الدورة الكاملة للوقود النووي، أوجدت شكوكاً قوية في أن لها مطامح لامتلاك أسلحة نووية. وقال إن وقف جمهورية إيران الإسلامية الدائم لأنشطة تخصيب

اليورانيوم وغير ذلك من الأنشطة الأخرى المتصلة بالانتشار النووي، سيكون الضمان الموضوعي الوحيد المقبول لأن يكون برنامجها النووي ذا طابع سلمي. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥، خاطب رئيس وزراء كندا اجتماع قمة قادة منظمة حلف شمال الأطلسي، قائلاً إنه يتعين تشجيع جمهورية إيران الإسلامية على إنهاء برنامجها للأسلحة النووية. وأعرب عن أمل كندا في أن تتم معالجة هذا التحدي من خلال الحوار والطرق الدبلوماسية، لكنه أكد على وجوب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لأن يدعم كلمته بتدابير أقوى، عند الضرورة. ومن الواضح أن الأنشطة النووية المكثفة السابقة وغير المعلن عنها لجمهورية إيران الإسلامية، التي تثير تساؤلات هامة بشأن التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ليس فيها امتثال لالتزاماتها المتعلقة بالضمانات، وهي مسألة تؤمن كندا بأن على الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاعتراف بها وإبلاغ مجلس الأمن بها، وفق ما يتطلبه النظام الأساسي للوكالة. وقد شجعت كندا أيضاً جمهورية إيران الإسلامية على التصديق على البروتوكول الإضافي، بدون تأخير، وأيدت بنشاط أنشطة الوكالة المتعلقة بالضمانات في جمهورية إيران الإسلامية. وتنتظر كندا بقلق إلى ما قرره جمهورية إيران الإسلامية مؤخراً من استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم، فيما يعتبر مخالفاً لاتفاق وقف الأنشطة، المبرم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والقرارات الأخرى ذات الصلة لمجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأوضح وزير خارجية كندا، في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أن كندا تؤمن بأن على الوكالة إحالة المسألة إلى مجلس الأمن، إن لم تتمكن من التوصل إلى حل مرضٍ للمسائل المذكورة.

٣ - وأعربت كندا عن قلقها العميق إذ تم الكشف في أواخر عام ٢٠٠٣، عن برنامج الأسلحة النووية للجمهورية العربية الليبية وأنشطتها النووية الأخرى غير المعلنة. وأيدت كندا بقوة ما قرره حكومة الجماهيرية العربية الليبية بأن تنهي جميع الأنشطة النووية ذات الصلة بالأسلحة، وجهود الوكالة الرامية إلى التحقق من ذلك القرار الهام. ويعتبر ذلك التصميم القوي المتسم بالشفافية وبإمكانية التحقق، إلى جانب التزام الجماهيرية العربية الليبية بأن تقبل عمليات التفتيش المعززة من خلال البروتوكول الإضافي، وبأن تحترم بشكل كامل جميع التزاماتها المتعلقة بترع السلاح، خطوات هامة نحو تعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

٤ - وعندما أعربت كندا عن تأييدها للقرار ١٠٦/٥٩ بشأن مخاطر انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، حثت إسرائيل، في الأشهر الحاسمة السابقة لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥، على اتخاذ الخطوات الأولى الضرورية للالتزام بمعاهدة عدم الانتشار، على أساس أنها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. ويتسق هذا البيان مع بيان السياسات الذي أدلت به الحكومة الكندية، في عام ١٩٩٩، بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والذي دعا إسرائيل إلى أن تنضم إلى المعاهدة، على أساس أنها دولة غير حائزة للسلاح النووي، وأن تفصل بين

دورتي الوقود المدني والعسكري لديها، وتضع أنشطتها النووية المدنية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويتفق هذا البيان أيضا مع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، الذي يدعو جميع الدول إلى تشجيع الاعتماد العالمي والتنفيذ الكامل للمعاهدات المتعددة الأطراف، التي يتمثل هدفها في منع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.
